AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلـــس التنفيـــذي
الدورة العادية الخامسة عشرة
سرت، الجماهيرية العظمى، 24-30 يونيو 2009

—

EX.CL/519 (XV)

تقرير الدورة الخاصة
للمؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة حول تغير المناخ
نيروبي، كينيا، من 25 إلى 29 مايو 2009

—

الجزء الأول: مقدمة:

الخلفية:

1. انعقد في نيروبي، يوم الجمعة 29 مايو 2009، الجزء الوزاري من الدورة الخاصة حول تغير المناخ للمؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة. وكان الجزء مسبوقا بجلسة إحاطة فنية لفائدة الوزراء جرت يوم الخميس 28 مايو 2009.

2. حضر الجزء الوزاري وزراء من الدول الأعضاء في المؤتمر وممثلون من المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية الإفريقية ووكالات الأمم المتحدة وأمانات مختلف الاتفاقيات والمنظمات الحكومية المشتركة وغير الحكومية المعنية بالبيئة.

هدف الدورة الخاصة للمؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة حول تغير المناخ:

3. كانت الدورة الخاصة الثالثة تهدف أساسا إلى توفير منبر للوزراء الإفريقيين للبيئة بغية التداول والتوصل إلى ما يلي:
   (أ) موقف تفاوض إفريقي موحد حول نظام دولي شامل في مجال تغير المناخ لما بعد 2012.
   (ب) مشروع مفهوم إطار شامل للبرامج الإفريقية المتعلقة بتغير المناخ.
   (ج) رؤية إفريقية مشتركة لمكافحة تغير المناخ سعيا وراء تحقيق تنمية مستدامة في القارة.
   (د) نهج موحد للتعامل مع المجتمع الدولي في تطوير حلول كفيلة بالتصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ.
   (هـ) الاتفاق على الطرق التي يتعين إتباعها لرفع نتائج الدورة الخاصة إلى الاتحاد الإفريقي خلال قمتها المقرر عقدها في يوليو 2009، ثم إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ

خلال دورتها الخامسة عشرة وإلى مؤتمر الأطراف الذي سيكون بمثابة اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في اجتماعه الخامس المقرر عقده في كوبنهاجن في ديسمبر 2009.

الحضور:

4. الجزائر، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إثيوبيا، غامبيا، غانا، كينيا، ليسوتو، الجماهيرية العظمى، مالي، موريتانيا، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، جمهورية جنوب إفريقيا، السنغال، السودان، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي.

5. حضرها كذلك ممثلون من المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية الإفريقية ووكالات الأمم المتحدة وأمانات مختلف الاتفاقيات والمنظمات الحكومية المشتركة وغير الحكومية المعنية بالبيئة.

مراسم الافتتاح:

6. افتتحت الجزءَ الوزاري رسميا السيدةُ بولييوا سونجيكا، وزيرة المياه والشؤون البيئية لجمهورية جنوب إفريقيا ورئيسة المؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة, وذلك يوم الجمعة 29 مايو 2009.

7. قام أيضا بإلقاء كلمة افتتاحية كل من السيد جون ميتشوكي، وزير المياه والموارد البيئية لكينيا. السيدة رودا بيس توموسيم، مفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة لمفوضية الاتحاد الإفريقي. السيد أتشيم إستينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. السيد شريف الرحماني. وزير البيئة للجزائر. السيد إيريك سولهييم،

وزير البيئة والتنمية الدولية للنرويج. السيد تريوور جيتينجا، ممثل الشباب الإفريقي. السيد جان لويس بورلو، وزير البيئة والطاقة والتنمية المستدامة لفرنسا. السيد توماس بيكر، وكيل الأمين الدائم لوزارة المناخ والطاقة للدانمرك. السيد إيفو دو بوبير، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، السيد ساليفو سوادوجو، وزير البيئة لبوركينا فاسو. والسيدة بولييوا سونجيكا، وزيرة المياه والشؤون البيئية لجمهورية جنوب إفريقيا.

كلمات ممثلي المنظمات الدولية وغيرهم:

8. قام ممثلو المنظمات الدولية التالية بإلقاء كلمات
   - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
   - مبادرة مصدر للإمارات العربية المتحدة
   - التحالف الإفريقي للعدالة المناخية
   - مجلس الوزراء الإفريقيين للمياه

الشؤون التنظيمية:

9. قدمت رئيسة المؤتمر الإفريقي الوزاري للبيئة جدول الأعمال المؤقت ومشروع برنامج العمل ودعا المشاركين إلى الإدلاء بتعليقاتهم قبل الاعتماد. كما لفتت انتباه المؤتمر إلى قائمة وثائق الجزء الوزاري.

10. **انتخاب الموظفين:**

11. وفقا لقواعد الإجراء، عمل جزء فريق الخبراء تحت رعاية مكتب الدورة الثانية عشرة للمؤتمر. وتبعا لذلك، عملت ممثلة جمهورية جنوب إفريقيا رئيسة كما عُين

ممثلون إريتريا والجابون والجماهيرية العظمى نوابا للرئيس وعمل ممثل بوركينا فاسو مقررا.

12. ترأست الجزء الوزاري وزيرة المياه والشؤون البيئية لجمهورية جنوب إفريقيا بصفتها رئيسة للمؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة وتولى وزير البيئة لبوركينا فاسو مهمة مقرر.

13. **الجزء الثاني: المداولات والاستنتاجات:**

بحث مشروع إعلان نيروبي حول العملية الإفريقية لمكافحة تغير المناخ:

14. اعتمد المؤتمر مشروع الإعلان كما تم تعديله شفهيا. ونص إعلان نيروبي حول العملية الإفريقية لمكافحة تغير المناخ مبين في الملحق 1 بهذا التقرير.

بحث المقررات والتوصيات التي قدمها فريق الخبراء:

15. اعتمد المؤتمر مشروعي تقريرين، وهما: الموقف التفاوضي الإفريقي الموحد وإطار مفاهيمي للبرامج الإفريقية المتعلقة بتغير المناخ، وذلك على النحو التالي:

ألف: مشروع المقرر بشأن العملية الإفريقية لمكافحة تغير المناخ:

16. اعتمد المؤتمر مشروع المقرر، كما تم تعديله شفهيا. ونص المقرر مبين في الملحق 2 بهذا التقرير.

باء: مشروع مقرر الاتحاد الإفريقي بشأن العملية الإفريقية لمكافحة تغير المناخ:

17. اعتمد المؤتمر نص مشروع مقرر الاتحاد الإفريقي بشأن العملية الإفريقية لمكافحة تغير المناخ، لإرساله إلى الاتحاد الإفريقي بغية بحثه واعتماده المحتمل. ونص المقرر مبين في الملحق 3 بهذا التقرير.

جيم: الموقف التفاوضي الإفريقي الموحد حول النظام الدولي الشامل لتغير المناخ لما بعد 2012:

18. قدم رئيس مجموعة المفاوضين الإفريقية الموقف التفاوضي الإفريقي الموحد حول النظام الدولي الشامل لتغير المناخ لما بعد 2012. وقد اعتمدته الدورة الوزارية بعد بعض المداولات وتم تقديمه باعتباره وثيقة منفصلة.

دال: الإطار المفاهيمي للبرامج الإفريقية لتغير المناخ:

19. اعتمد المؤتمر الإطار المفاهيمي للبرامج الإفريقية المتعلقة بتغير المناخ كما هو مبين في المرفق 4 بهذا الملحق.

الملحق 1:

إعلان نيروبي حول العملية الإفريقية لمكافحة تغير المناخ

نحن، الوزراء الإفريقيين للبيئة،

إذا اجتمعنا في نيروبي من 25 إلى 29 مايو 2009 خلال الدورة الحالية حول تغير المناخ للمؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة،

وإذ نعزز الدور الذي لعبه المؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة باعتباره لجنة فنية متخصصة للاتحاد الإفريقي في توفير القيادة للإدارة البيئية وكسب التأييد في إفريقيا.

وإذ نذكر المقرر المعتمد في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة لصياغة موقف تفاوضي موحد حول نظام دولي شامل بشأن تغير المناخ لما بعد 2012 وتقديمه للاعتماد، إضافة إلى إطار شامل للبرامج الإفريقية المتعلقة بتغير المناخ خلال الدورة الخاصة للمؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة في مايو 2009.[1]

وإذ نذكر أيضا أن رؤساء الدول الإفريقيين أجازوا خلال قمتهم نتائج الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة، التي تشمل العملية الإفريقية لمكافحة تغير المناخ.

وإذ نلاحظ أن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، خلال دورتها الثالثة عشرة المعقدة في بالي، إندونيسيا، في ديسمبر 2007، صممت على تعزيز تنفيذ الاتفاقية على جناح السرعة بغية تحقيق الهدف النهائي من خلال نتيجة متفق عليها خلال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف.

[1] UNEP/AMCEN/12/9، الملحق 2

وإذ نلاحظ بانشغال أن الآليات الموجودة ليست ملائمة، إلى جانب كونها معقدة ومجزأة، وقد قيّدت استفادة البلدان الإفريقية استفادة كاملة من هذه الموارد.

وإذ نلاحظ أن مؤتمر الأطراف الذي عمل بمثابة اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو خلال دورته الأولى، المنعقدة في مونتريال، كندا، في 2005، أنشأ فريق عمل مخصصا لبحث التزامات إضافية للأطراف المذكورة في الملحق 1 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لفترة ما بعد 2012 وفقا للفقرة 9 من المادة 3 من بروتوكول كيوتو.

وإذ نؤكد مجددا اعتماد الاتحاد الإفريقي لإعلان الجزائر حول تغير المناخ، الصادر في 19 نوفمبر 2008 على شكل موقف إفريقي موحد، وضرورة التحدث بصوت واحد في عملية المفاوضات فيما يتعلق بالنظام الشامل الملزم قانونا في مجال تغير المناخ.

وإذ نعرب عن الانشغال إزاء النتائج العلمية الواردة في تقرير التقييم الرابع لفريق العمل الحكومي المشترك حول تغير المناخ، لاسيما تلك التي تتصل بآثار تغير المناخ الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على إفريقيا، ملاحظين أنه بالرغم من أن إفريقيا ساهمت بأقل قدر في تزايد تمركز غازات الدفيئة في الجو، فهي أشد القارات تعرضا لآثار تغير المناخ وأعجزها على التكيف.

وإذ نعرب أيضا عن الانشغال إزاء آثار تغير المناخ على النظم البيئية والموارد البحرية والساحلية، المترتبة على تصاعد مستوى البحر وارتفاع درجات حرارة المياه وتحمض المحيطات وتقلبات الجو والمناخ بما يؤثر على المجتمعات الساحلية،

وإذ نشدد على الحاجة الملحة إلى قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات إضافية، بما فيها اعتماد جميع البلدان المتقدمة معايير أكثر صرامة وملزمة قانونا في مجال تخفيض الانبعاثات، وإذ نؤكد على أهمية اختتام ناجح لهذه المفاوضات وعلى الضرورة الملحة لمشاركة إفريقيا مشاركة نشطةً وإستراتيجيةً في المفاوضات لضمان تلبية احتياجاتها ومصالحها ومتطلباتها.

وإذ نشدد كذلك على أنه لا يوجد في الأزمة المالية الحالية ما يبرر الحد من التزامات البلدان المتقدمة فيما يتعلق بتقديم مساعدة مالية وفنية للبلدان النامية وفقا للاتفاقية.

وإذ نشدد كذلك على أن أولويات إفريقيا تتمثل في تنفيذ البرامج المتعلقة بتغير المناخ مع التركيز على التكيف بطريقة تسمح بتحقيق تنمية مستدامة، وبتخفيف وطأة الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على وجه الخصوص، مع التركيز على الفئات الأضعف، لاسيما النساء والأطفال.

وإذ نلاحظ أن الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر يُعتبران موضع انشغال بالغ لأفريقيا.

وإذ نقر بضرورة إدماج المبادرات والبرامج الإفريقية الموجودة المتصلة بتغير المناخ في إطار موحد بغية ضمان التنسيق والاتساق في تنفيذ واستعراض المبادرات المتعلقة بتغير المناخ وخطط التنمية المستدامة في إفريقيا على جميع الأصعدة.

وإذ ندرك الحاجة الملحة إلى دعم البلدان الإفريقية في جهودها الرامية إلى التصدي لتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وإذ نقر أيضا بالدور المتزامن الذي تلعبها الغابات الإفريقية في بقاء المجتمعات واقتصاديات البلدان واستقرار المناخ.

وإذ نعي ضرورة التخفيف العالمي لانبعاثات غازات الدفيئة باعتباره آلية رئيسية لمنع تأثير تغير المناخ على المدى البعيد على الإقليم الإفريقي، وأن التنفيذ الفعلي لإجراءات التخفيف تتيح لإفريقيا فرص رفع القدرة التنافسية لاقتصادياتها وهي تنتهج مسارا مستديما يتميز بالتقليل من إنتاج الكربون.

وإذ نؤكد مجددا على التزامنا بتنفيذ السياسات والإستراتيجيات والمقررات والتوصيات الصادرة عن مختلف المشاورات الإقليمية والإقليمية الفرعية تحت رعاية مفوضية الاتحاد الإفريقي، والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، والمؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والتجمعات السياسية المعنية بتغير المناخ.

وإذ نقر باعتماد الاتحاد الإفريقي لإعلان وخطة عمل ومقرر تونس حول تحديد كل من الأساس المنطقي الذي يستند إليه إنشاء فريق عمل إفريقي معني بتغير المناخ وطرق القيام بذلك، خصوصا الإعلان حول تغير المناخ والتنمية في إفريقيا الذي طلب بموجبه رؤساء الدول والحكومات من مفوضية الاتحاد الإفريقي التشاور مع المؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة مع هدف إنشاء الآليات الضرورية لمتابعة تنفيذ ذلك الإعلان.

وإذ نعرب عن تقديرنا لجهود مجموعة المفاوضين الإفريقية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي عملت، من بين هيئات أخرى، مع المؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، والسوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي، والبنك الإفريقي للتنمية، وغيرها من المؤسسات الحكومية المشتركة ذات الصلة، والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك في صياغة موقف إفريقي موحد حول نظام دولي شامل بشأن تغير المناخ لما بعد 2012.

نعلن بموجب هذا الإعلان تصميمنا على:

1. دعوة حكومات إفريقيا إلى مواصلة تعزيز موقف إفريقي موحد حول نظام دولي شامل بشأن تغير المناخ لما بعد 2012 والمشاركة بنشاط في المفاوضات الدولية المتواصلة، علما بأن الفشل في التوصل إلى نتيجة منصفة وعادلة سينطوي على عواقب وخيمة لإفريقيا.

2. الاتفاق على أن الموقف الإفريقي المشترك يشكل أساس تفاوض للمجموعة الإفريقية خلال مفاوضاتها لتحقيق نظام جديد بشأن تغير المناخ وينبغي أن يأخذ في الاعتبار أولويات إفريقيا في مجال التنمية المستدامة والحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

3. الاتفاق أيضا على أن الرسالات السياسية الرئيسية الصادرة عن إفريقيا لإبلاغ النقاش العالمي وعملية التفاوض بكل من الالتزامات التي تلتمسها من المجتمع الدولي وبالإجراءات التي يمكن للبلدان الإفريقية أن تتخذها بنفسها، ينبغي أن تقوم على المبادئ الراسخة المتمثلة في العدالة والمسئوليات المشتركة لكن متباينة وقدرات هؤلاء وأولئك.

4. تشجيع جميع الأطراف والمجتمع الدولي على أن زيادة الدعم المقدم لإفريقيا في إطار النظام المناخي المستقبلي ينبغي أن تتم بناء على الأولويات التي تحددها إفريقيا: التكيف، بناء القدرات، البحث، التمويل وتطوير ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك دعم نقل المعارف، لاسيما المعارف الأصلية، بين بلدان الجنوب.

5. التأكد من أن متطلبات التكيف مع تغير المناخ تتطابق مطابقة أكثر عبر الأقاليم والبلدان، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي بغية وضع آليات تمويل التكيف، إضافة إلى استعمال المعارف الأصلية ذات الصلة بالتنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية، وكذلك ضمان تحسين إدارة المخاطر المترتبة على تغير المناخ وتنفيذ الإستراتيجية الإقليمية الإفريقية للتقليل من مخاطر الكوارث.

6. الدعوة إلى تحسين آلية التنمية النظيفة لضمان توزيع جغرافي عادل للمشاريع التي تساهم في جهود التنمية المستدامة في القارة.

7. كسب التأييد لتوسيع دائرة الفئات المؤهلة لسندات انبعاثات الكربون وغير ذلك من الحوافز الدولية في النتائج المتفق عليها لما بعد 2012 ، بما في ذلك استخدام الأراضي والزراعة وإدارة الغابات، وذلك من أجل تعزيز الإنتاجية الزراعية بكيفية تساعد على تحسين القدرة على تحمل تغير المناخ والتكيف معه.

8. دعوة مجموعة الـــ8 إلى تنفيذ التوصية الواردة في بيان جلينيجلز حول تغير المناخ والطاقة والتنمية المستدامة، وخصوصا إنشاء مراكز إقليمية للمناخ في إفريقيا.

9. دعوة البلدان المتقدمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ إلى الوفاء بالتزاماتها وفقا للفقرة 3 من المادة 4 من الاتفاقية.

10. كسب التأييد لوضع آلية امتثال بغية ضمان فعالية أكثر في الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بخصوص الحد من غازات الدفيئة، وتقديم التمويل وتطوير التكنولوجيا وبناء القدرات في هذا المجال.

11. حث البلدان المتقدمة على تحديد أهداف طموحة لتخفيض انبعاثاتها، بحلول 2020، بنسبة لا تقل عن 40% دون مستويات 1990، وبحلول 2050، بنسبة تتراوح بين 80% و50% من المستويات المذكورة، وذلك من أجل تحقيق تركيز قدره 450 جزءا في المليون من ثاني أكسيد الكربون المعادل في الجو.

12. وأيضا حث البلدان المتقدمة على دعم إفريقيا من خلال تقديم التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات بطريقة يمكن قياسها ورفع التقرير عنها والتحقق منها.

13. التأكيد مجددا على أنه، في سياق العدالة البيئية، ينبغي تعويض إفريقيا تعويضا عادلا عن الخسائر البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والتشديد على أن إفريقيا تطلب تحسينا جوهريا لمستوى التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات من أجل التكيف وإدارة المخاطر وفقا لالتزامات الأطراف المذكورة في الملحق الأول بموجب بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية.

14. الاتفاق على ضرورة إنشاء هندسة مالية متسقة معنية بتغير المناخ، تسترشد بالمبادئ المتفق عليها، مع حكم عادل وإجراءات وصول مبسطة بغية ضمان توفير وصول مباشر إلى الموارد.

15. التشجيع على أن الموارد المالية المطلوبة للتصدي لتغير المناخ ينبغي أن تكون جديدة وإضافية، ملائمة، قابلة للتنبؤ بها، مستدامة ومقدمة أساسا على شكل هبات وغيرها من الآليات والصكوك المالية المبتكرة، مثل مقايضة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة.

16. دعوة المانحين إلى التعهد، خلال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بتقديم المبالغ المالية اللازمة لإعادة تموين مرفق البيئة العالمي، الذي يعتبر الكيان التشغيلي للآلية المالية للاتفاقية وينبغي أن يكون مزودا على الأقل بأربعة أضعاف مستوى التمويل الحالي.

17. دعوة مرفق البيئة العالمي إلى مواصلة منح أولوية قصوى للبلدان الإفريقية وتخصيص موارد مالية بناء على احتياجات وأولويات البلدان وليس فقط على أساس نظم التخصيص المسبقة مثل إطار تخصيص الموارد، وكذلك مطالبة المرفق بتحسين إجراءاته ومراجعة سياسة التمويل التي ينتهجها، وذلك ليتيح للبلدان الإفريقية وصولا مباشرا إلى الموارد المالية.

18. تشجيع إنشاء صندوق لتوفير مكافأة أو حوافز لتخفيض الانبعاثات من خلال ممارسات مستدامة في مجال استخدام الأراضي، بما في ذلك صون الغابات وإدارتها بشكل مستدام، وتجنب إزالتها، وتشجيرها والزراعة المستدامة.

19. الاتفاق على تحسين وضع وتنفيذ برامج وأنشطة متصلة ببناء قدرات المجتمعات الساحلية وتأهبها للاستجابة لآثار تغير المناخ.

20. تشجيع الدول الأعضاء على خلق فرص الاستثمار للقطاع الخاص، للتصدي لتغير المناخ.

21. التأكيد مجددا على التزامنا القوي بأن التكيف مع تغير المناخ يُعتبر أهم الأولويات على الصعيدين الوطني والإقليمي، والعمل مع البلدان المتقدمة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وبين الجنوب والشمال لبناء القدرات في مجال التكيف وتحسين القدرة على التحمل.

22. التأكيد مجددا على ضرورة إدماج آليات تكيف واضحة وشاملة تستجيب للأوليات الإفريقية، من بين أمور أخرى، في صك أو بروتوكول ملزم قانونا.

23. إدماج تدابير التكيف مع تغير المناخ في الخطط والإستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية كلما كان ذلك مناسبا مع هدف الوصول إلى ضمان

تكيف ملائم مع تغير المناخ، في مجالات مثل المياه، والموارد، والزراعة، والصحة، والبنية التحتية، والتنوع الحيوي والنظم البيئية، والغابات ، والإدارة الحضرية، والسياحة، والأغذية، والأراضي، والأمن في مجال البيئة والطاقة، وإدارة الموارد الساحلية والبحرية، مع مراعاة التداعيات الشاملة للقطاعات.

24. الاتفاق على أن جهود وأعمال الحد من تغير المناخ الرامية إلى تخفيف عواقب إزالة وتدهور الغابات ينبغي النظر فيها عند وضع آليات الحوافز الإيجابية المستقبلية الخاصة بتخفيض الانبعاثات، مع مراعاة الدور الذي تلعبه المناطق الإفريقية المغطاة بالغابات، وخاصة مناطق حوض الكونغو، في نظام المناخ العالمي.

25. الاتفاق على ضرورة تقديم تعويض ملائم للخدمات البيئية التي تقدمها المجتمعات المحلية والأصلية في حماية وحفظ هذه الغابات.

26. الاتفاق على أنه للحد من تغير المناخ والتكيف معه بالسرعة اللازمة لابد من نقل واقتناء ونشر التكنولوجيا بشكل مكثف ومن زيادة هامة لوتيرة الابتكار. والاتفاق، لهذا الغرض، على إنشاء إطار دولي للتصدي لجميع جوانب تطوير ونقل التكنولوجيا.

27. رفع مستوى الاستثمارات بغية إتاحة الوصول إلى طاقة ميسرة التكاليف ومستدامة ونظيفة، خصوصا للمجتمعات الريفية.

28. الاتفاق على أن تدابير التخفيف التي يتم تحديدها، مثل التدابير الإضافية لتكملة برنامج الأمم المتحدة التعاوني حول تخفيض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات في البلدان النامية، بما فيها التشجير والزراعة المستدامة وإدارة

استخدام الأراضي، ينبغي أن تكون قوية، واقعية ومرنة لضمان المشاركة الفعالة للبلدان الإفريقية، خصوصا لصغار مستخدمي الأراضي.

29. الاتفاق على أن أي جهد إفريقي في مجال الحد من تغير المناخ يكون طوعيا ويتطلب الدعم الملائم للتمويل والتكنولوجيا والقدرات.

30. بناء القدرة على التحمل اقتصاديا واجتماعيا من خلال تنويع الاقتصاديات بغية التقليل من الاعتماد على القطاعات الحساسة بالمناخ، بما يشمل المعارف والممارسات الأصلية وتعزيز المنظمات المجتمعية.

31. دعوة البلدان الإفريقية إلى تعجيل تنفيذ المرفق الإقليمي الإفريقي للحد من مخاطر الكوارث وإطار عمل هيوجو، بما في ذلك الرصد والمراقبة، والإنذار المبكر والتقييم بشأن المخاطر، والتأهب والاستجابة في حالة الطوارئ والقدرة على استعادة القوى لفترة ما بعد الكوارث، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التطوير والتخطيط القطاعي للتكيف مع تغير المناخ.

32. حث أمانات اتفاقيات ريو على التأكد من تحقيق القدر الأمثل من حالات التآزر بين تغير المناخ والجهود الرامية إلى مكافحة تدهور الأراضي والتصحر وفقدان التنوع الحيوي، وذلك للاستفادة من المكاسب التي تم تحقيقها من خلال هذه الأعمال، خصوصا في إفريقيا.

33. دعوة المنظمات الإقليمية الفرعية والإقليمية والدولية إلى تطوير منهجيات لقياس احتجاز الكربون في الزراعة، والحراجة ونظم الحراجة الزراعية ومناهج المحاسبة التي يتعين تطبيقها للمطالبة بجني فوائد حقيقية.

34. الالتزام بإنشاء إطار شامل للبرامج الإفريقية ذات الصلة بتغير المناخ يجمع بين المبادرات والبرامج الحكومية المشتركة الموجودة والجديدة بطريقة موحدة لمواجهة التحديات الملحة التي يطرحها تغير المناخ.

35. التأكد مجددا على ضرورة إنشاء صندوق إفريقي معني بتغير المناخ ودعوة مفوضية الاتحاد الإفريقي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والبنك الإفريقي للتنمية، إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة، بما فيها دعوة البلدان المتقدمة الأطراف إلى الالتزام بدعم صندوق.

36. الدعوة إلى إشراك النساء والشباب والمعوقين، إضافة إلى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع الدولي، في الإستراتيجيات المتعلقة بالمناخ على جميع المستويات، لاسيما في مجالات التعليم والتوعية وبناء القدرات، لضمان استجابة إفريقية فعالة لتغير المناخ.

37. تكليف رئيس المؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة بتقديم الموقف التفاوضي الإفريقي الموحد حول نظام دولي شامل بشأن تغير المناخ لما بعد 2012، إضافة إلى الإطار المفاهيمي للبرامج الإفريقية المتعلقة بتغير المناخ من خلال القنوات الملائمة لبحثه واعتماده من طرف رؤساء الدول الإفريقيين خلال قمتهم المقرر عقدها في يوليو 2009.

38. دعوة مفوضية الاتحاد الإفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا والبنك الإفريقي للتنمية والشركاء الآخرين، إلى مواصلة تعاونهم لتقديم دعم فعال لجميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة تغير المناخ.

39. نؤكد دعمنا مجددا للعرض الذي تقدمت به جمهورية جنوب إفريقيا لاستضافة الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف الذي سيعمل بمثابة اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في 2011.

40. الإعراب عن تقديرنا للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعمه الدءوب للمؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة.

41. الإعراب أيضا عن تقديرنا لكينيا، حكومة وشعبا. لاستضافة الدورة الخاصة حول تغير المناخ للمؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة.

—

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2009

http://archives.au.int/handle/123456789/3617

Downloaded from African Union Common Repository